مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٤٢٤**

الأربعاء، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيسة:	الآنسة دورانت	(جامايكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	أوكرانيا	السيد كوتشينسكي
	أيرلندا	السيد كور
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد مجدوب
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد دوتريو
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد كاسي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد براتسكار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

حماية المدنيين في الصراع المسلح

01-65179 (A)
0165179

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

حماية المدنيين في الصراعات المسلحة

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإن لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد كترو أوشيما، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

تقرر ذلك.

أدعو السيد أوشيما إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وفي هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد كترو أوشيما، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

ويدرك أعضاء المجلس أن هذه الجلسة تنعقد في ضوء الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (S/2001/614)، بعد المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، التي جرت في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وفي تلك الرسالة أشار أعضاء المجلس إلى أنهم سيرحبون بإحاطة إعلامية من الأمانة العامة حول وضع المبادرة المنصوص عليها في الرسالة.

ولهذا، أعطي الكلمة للسيد أوشيما.

السيد أوشيما (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكرك يا سيدتي الرئيسة، وأشكر أعضاء مجلس الأمن لدعوتي لإحاطة المجلس علما بشأن تنفيذ خطة حماية المدنيين في الصراع المسلح.

وعلى الرغم من تعاظم الاهتمام الذي أولي لمصير المدنيين الذين وقعوا في شرك الصراعات المسلحة، بما في ذلك الاهتمام الذي تبديه وسائط الإعلام؛ فإن الصورة التي يواجهها ملايين المدنيين في جميع أنحاء العالم تبدو كئيبة. فالحالة في أفغانستان على سبيل المثال، تبرز كثيرا من المشاكل والتحديات التي تصدى لها تقرير الأمين العام الخاص بحماية المدنيين في الصراع المسلح، مثل مشكلة الوصول بالمساعدات الإنسانية إلى السكان المعرضين للخطر؛ واحتياجات النساء والأطفال إلى الحماية الخاصة؛ وتوفير السلامة والحماية والأمن في مخيمات المشردين داخليا؛ والدخول مع الجماعات المسلحة في مفاوضات من أجل تيسير الوصول، والعلاقات المدنية والعسكرية المتعلقة بتوصيل المعونة الإنسانية، والفصل بين المدنيين والمقاتلين في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين؛ وسلامة وأمن العاملين في الشؤون الإنسانية. وهذه المشاكل وغيرها التي تناولها تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في الصراع المسلح هي في الواقع المشاكل اليومية، التي تواجه الحالة في أفغانستان حاليا.

ويتضمن تقريرا الأمين العام عن حماية المدنيين في الصراع المسلح اللذان قُدما إلى المجلس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وآذار/مارس ٢٠٠١، ٥٤ توصية تتعلق بتلك المشكلات وغيرها من المشكلات ذات الصلة. وفي رسالة صادرة في حزيران/يونيه ٢٠٠١، اقترح رئيس المجلس على الأمين العام عدة مبادرات لتحويل هذه التوصيات إلى أعمال.

وتغطي المبادرات المقترحة ثلاثة مجالات رئيسية: ويتضمن المجال الأول إعادة ترتيب هذه التوصيات الـ ٥٤ من قبل الأمانة العامة بالتعاون مع مجلس الأمن في شكل مجموعات مختلفة، بهدف توضيح المسؤوليات، وتعزيز التعاون، وتيسير التنفيذ. وفي سبيل التبسيط، أود أن أشير إلى إعادة تنظيم العمل هذه، بوصف ذلك خريطة لطريق العمل؛ ثانيا، طُلب إلى الأمانة العامة إعداد مذكرة تساعد على تيسير نظر المجلس في المسائل المتصلة بحماية المدنيين لدى تصميم وتخطيط ولايات حفظ السلام. ثالثا، شجع المجلس الأمين العام على مزيد من كفالة التعاون الوثيق بين مكتبي - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - وبين إدارة عمليات نزع السلاح فيما يتعلق بحماية المدنيين.

ويرحب الأمين العام بالفرصة التي تتيح بلورة خطة التنفيذ هذه. ويسرني أن أبلغكم صباح اليوم بأن جميع الاقتراحات المذكورة قد أصبحت في مختلف مراحل البلورة.

واسمحوا لي بأن أتناول بالتفصيل التقدم الذي أحرز حتى الآن بشأن المبادرات الثلاث المقترحة.

أولا، الهدف من بلورة الخريطة هو إعادة ترتيب توصيات الأمين العام في إطار موضوعات مختلفة، ثم تحديد المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ وتحديد الخطوات الضرورية، بما في ذلك خطوات التعاون والتنسيق. ومن أجل هذا الغرض، فإن مكتبي بالتشاور مع الدول الأعضاء المهتمة ومختلف الوكالات، بسبيله إلى وضع جدول أو خريطة للتنفيذ، لدراسة الإجراءات اللازمة لتنفيذ التوصيات. وننوي أن ندرج النتائج النهائية في تقرير شامل يقدم إلى المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وسيتم وفقا لترتيب الموضوعات وضع جدول التوصيات والأحكام ذات الصلة الواردة في القرارين ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠)، بينما يحدد بطبيعة الحال المؤسسات المسؤولة، ومنها مجلس الأمن، والجمعية العامة والدول الأعضاء، والأمانة العامة وغير ذلك مثل المنظمات الإقليمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. ونأمل أن تسهم هذه الممارسة فعليا في تعزيز تنفيذ التوصيات على المستوى التشريعي، والمستوى التنفيذي، والمستوى العملي.

وقد نظم وفدي حتى الآن ثلاث حلقات عمل من أجل المساعدة في إعداد الخريطة شاركت فيها الدول الأعضاء المهتمة بالأمر، والأمانة العامة، والوكالات، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية ومختلف الخبراء. وأود في هذا الصدد، أن أعرب عن امتناني لحكومة النرويج لتوفيرها الدعم المالي الضروري لتنظيم ورش العمل هذه.

وأود أن أبرز بعض النقاط التي أثيرت أثناء المناقشات التي دارت في ورش العمل.

بالنسبة للحماية القانونية، على سبيل المثال، دعا المشاركون إلى قدر أكبر من التخصيص فيما يتعلق بالتزامات الدولة بموجب القانون الإنساني الدولي، والقوانين المتعلقة باللاجئين وقوانين حقوق الإنسان. وقد رئي أن بمقدور الدول الأعضاء تبادل المعلومات حول أفضل ممارساتها لتوفير التوجيه للدول الأخرى وتعزيز نجاح المبادرات. ودعا المشاركون الأمم المتحدة إلى توفير مساعدة لبناء القدرات في الدول التي تتمتع بالكفاية من حيث القدرة على التنفيذ والتطبيق. وقد أعطيت أولوية عليا لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية والابتعاد عن المحاكم المخصصة وتعزيز أنظمة القضاء الوطني. وعُرف التمويل في هذا الصدد بوصفه مشكلة أساسية في حالات ما بعد انتهاء الصراع التي ينهار فيها النظام القضائي الوطني. وقد اقترح توفير تمويل أكبر من المساهمات المخصصة كحل لهذه المشكلة.

وفيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخليا، جرى التركيز خلال المناقشة على أهمية تشغيل المبادئ التوجيهية الخاصة بالأشخاص المشردين داخليا من خلال برامج للتدريب والترشيد والمساعدة. وسيقتضي التنفيذ الفعال لهذه البرامج، مرة أخرى، زيادة الدعم من المانحين. فتكرار الافتقار إلى الأموال غالبا ما يؤدي إلى ضياع الفرص وإلى حدوث نكسات خطيرة.

وفيما يتعلق بحفظ السلام، لاحظت فرق العمل أنه حتى وقتنا هذا لا تتضمن ولايات حفظ السلام في معظم الأحيان حماية المدنيين في الصراع المسلح. وذكر كثير من المشاركين أن عدم كفاية الإرادة السياسية هي أحد الأسباب. وهناك اتفاق واسع النطاق على أن تخطيط البعثة لعمليات حفظ السلام ينبغي أن يستفيد من وجهات نظر العاملين في الشؤون الإنسانية، نظرا لأنهم غالبا ما يعملون في الميدان على مدار السنين وبإمكانهم الإسهام بمعلومات وتحليلات هامة بخصوص حماية المدنيين. وحتى يتسنى تغيير الواقع في الميدان، لا بد من أن تُناط بعمليات حفظ السلام أحيانا ولايات شاقة من قِبَل مجلس الأمن.

وتلك هي بعض النقاط التي أبرزت أثناء ورش العمل.

ويقودني هذا إلى نقطتي الثانية، وهي مسألة عملية المذكّرة. ويقصد بها أن تكون قائمة مرجعية لكفالة أن تؤخذ المسائل المتعلقة بحماية المدنيين بصفة منتظمة في الاعتبار لدى إنشاء ولايات حفظ السلام أو تغييرها أو إنهائها.

وقد أعد مكتبي بالتعاون عن كثب مع إدارة عمليات حفظ السلام والوكالات الإنسانية ووكالات حقوق الإنسان قائمة بالمسائل الرئيسية التي يتعين أن ينظر فيها المجلس. ويجري حالياً إطلاع الدول الأعضاء المهتمة بالأمر على هذه القائمة بصفة غير رسمية التماساً لتعليقاتها.

ونود أن نقترح عقد مناقشة على مستوى الخبراء مع أعضاء المجلس لاستعراض المذكرة لمدة نصف يوم في وقت ما من العام القادم، وربما في كانون الثاني/يناير أو شباط/فبراير.

وأود أن أنتقل إلى المبادرة الثالثة، التي تتعلق باتخاذ خطوات لكفالة تنسيق أوثق بين مكتبي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام. ويرحب الأمين العام بالفرصة المتاحة لإعداد فريق جامع يتألف من ممثلين عن إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وذلك لتيسير النظر الواجب في المسائل المرتبطة بحماية المدنيين لدى تصميم عمليات حفظ السلام والتخطيط لها وتنفيذها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يعكف مكتبي على إعداد ورقة استراتيجية، سيجري عرضها على أعضاء اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل زيادة تطويرها واتخاذ إجراء بشأنها.

ومع أن المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الحكومات، فمن المهم أن نتجاوز الخطوط التقليدية وأن نوجِد علاقات تآزر بين الجهات الفاعلة على نطاق واسع. وسوف يتطلب هذا التزاماً وتعاوناً من قِبل الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية ووسائط الإعلام والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.

ويعرب مكتبي عن التزامه بمواصلة إعداد مسار ومذكرة للتنفيذ بالتشاور الوثيق مع المجلس. وسنغتنم هذه الفرصة أيضاً لنقيم آلية تجمع بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام. وأتطلع إلى العودة إلى المجلس بعد شهور قليلة بمعلومات إضافية عن وضع هذه المبادرات.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد أوشيما على إحاطته بشأن المبادرات المتخذة لمتابعة الرسالة الموجهة

من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

وحيث أن الغرض من هذه الجلسة هو الاستماع إلى إحاطة من وكيل الأمين العام، فلا توجد قائمة بالمتكلمين لهذه الجلسة. وأدعو لذلك الأعضاء الراغبين في توجيه أسئلة إلى السيد أوشيما أن يفصحوا عن رغبتهم في ذلك.

السيد كوشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر من خلالك يا سيدتي الرئيسة وكيل الأمين العام كيتزو أوشيما على إحاطته المفيدة رغم إيجازها بشأن وضع تنفيذ المبادرات المبينة في رسالة رئيس المجلس المؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

ودون تكرار موقفنا من موضوع المدنيين في الصراعات المسلحة، أرى أن مناقشة الأمس تغطي كثيراً من المسائل المتصلة بهذه المشكلة الهامة بوجه عام، وأود أن أوجه إلى السيد أوشيما بضع أسئلة.

أولاً، سيكون من دواعي تقديرنا أن يخبرنا السيد أوشيما بآخر التطورات في مسألة إعداد دليل لأفضل الممارسات للتعامل مع الجماعات المسلحة. وينبغي التسليم بأنه ربما لا يوجد حل مرضٍ في الوقت الحاضر حين يتعلق الأمر بجهات فاعلة غير حكومية ومشكلة الدخول معها في حوار، وخاصة في الحالات التي لا تعمل فيها الجماعات المسلحة كقوة عسكرية منظمة ذات أهداف سياسية واضحة، بل كعصابات من المجرمين المستفيدين من انعدام الأمن وعدم الاستقرار بصفة عامة. وعلى قدر علمي فإنه قد بذل جهد بالفعل لمعالجة هذه المسألة على نحو أو آخر. فما الذي تم عمله في الواقع من جانب اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في هذا الصدد؟

ويتعلق سؤالي الثاني بتحديد العناصر المسلحة والفصل بينها وبين المدنيين في مخيمات اللاجئين ومخيمات المشردين داخلياً. وأعترف بأنه ربما يكون من الأفضل توجيه هذا السؤال إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو إلى إدارة عمليات حفظ السلام. وأود مع ذلك أن أعرف ما إذا كانت لديك بعض معلومات وبوسعك أن تخبرنا عما إذا كان يجري عمل شيء في هذا الاتجاه، وما إذا كان قد تم وضع معايير أو إجراءات وتطبيقها لهذا الغرض.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أنضم إلى السفير كوشينسكي في توجيه الشكر إلى السيد أوشيما على الإحاطة التي قدمها. وقد أبلغتنا يا سيدتي الرئيسة أننا لن ندلي بأية بيانات في هذه الجلسة، بل ستكون جلسة للأسئلة والأجوبة. ومن هذا المنطلق، أود أن أعرب عن ثلاث نقاط. ستدمج أسئلتي في ثلاث نقاط.

النقطة الأولى هي أنني في أثناء قراءتي بسرعة شديدة للبيان الذي أدليت به في هذا الموضوع في نيسان/أبريل من هذا العام، تذكرت أني اقتبست الفقرة ٦٧ من تقرير الأمين العام، ونصها كالتالي:

> ”وقد انقضى نحو ١٨ شهراً منذ أن قدمت تقريري الأول عن حماية المدنيين أثناء الصراع المسلح. ويؤسفني أن أشير إلى أنه لم ينفذ حتى الآن سوى قلة قليلة من توصياته الأربعين“. (S/2001/331، الفقرة ٦٧)

وهذا بيان أدلى به الأمين العام في وقت سابق من هذا العام. فهل تحسنت الحالة منذ ذلك الحين من حيث التنفيذ الفعلي للتوصيات؟ وأعرب عن هذه النقطة لأن المتاعب التي نعانيها فيما يتعلق بهذه المسألة تتمثل في أنه تصدر عنا آلاف الكلمات عن حماية المدنيين، وحماية الأطفال، وحماية المرأة. ولكن من الصعب جداً علينا أن نعلم ما إذا كانت هذه الكلمات تحدث في الواقع فارقاً أو لا تحدث من حيث الأفعال الدائرة على أرض الواقع.

وفيما يلي أكثر أسئلتي تحديداً: عندما نجتمع في المرة القادمة لاستعراض هذا الموضوع، هل يمكن أن نحصل على معلومات ملموسة من نوع ما بشأن ما أسميه ''الخطوط العامة للاتجاهات''؟ هل نتحرك صوب حالة عامة تتسم بمزيد من توفير الحماية للمدنيين في الصراعات المسلحة، أم أننا لو نظرنا إلى الإحصائيات وما يجري في الصراعات الفعلية، سواء في سيراليون أو أنغولا أو أفغانستان أو في غيرها من الأماكن، فسنجد أن عدداً أكبر من المدنيين يتعرض للأذى والإصابة والموت؟ فما هي خطوط الاتجاه السائد؟ وأظن أنه يلزم أن يكون ذلك لدينا في المرة القادمة لأنه ما لم تتوافر لدينا هذه البيانات، فلا سبيل أمامنا إلى قياس ما إذا كانت كلماتنا تحدث أو لا تحدث أثراً. وأرجو أن يفيدنا السيد أوشيما بما إذا كان من المعقول أو غير المعقول أن نطلب مزيداً من المؤشرات المحددة عندما نناقش هذه المسألة في المرة المقبلة.

وتتصل نقطتي الثانية بالنقطة الأولى. فبالأمس، عقدنا مناقشة جيدة للغاية بشأن حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. كما أننا قد عقدنا مناقشات عن المرأة والسلام والأمن. وتكلمنا عن منع نشوب الصراعات. ولست بحاجة إلى أن تكون عالم صواريخ لكي تدرك أن ثمة نقاطاً مشتركة أعرب عنها في هذه المناقشات. أي أننا بمعنى من المعاني نكرر نقاطاً تتعلق بحماية الأطفال وحماية المدنيين. فهل يمكن أن نفعل شيئاً مفيداً وبنّاء ونحاول تجميع هذه التوصيات التي لدينا حتى لا نضطر إلى تكرارها أربع مرات، في كل مناقشة؟ كما أن هناك درجة من توفير التكاليف فربما لا نحتاج إلى أربع مناقشات مختلفة، وأربعة تقارير مختلفة، وأربع محاورات مختلفة. وإن شئت الصراحة، فمن وجهة نظر البعثات الصغيرة لدى الأمم المتحدة، لا ضرورة لأن نحتفظ بأربعة ملفات مختلفة تكرر أساساً نفس النقاط المتعلقة بهذه المسائل. وهكذا فإني أتساءل هل يمكن أن نرى، سواء في عملية إعداد المذكرة أو إعداد التقارير أو في حلقات العمل، ما إذا كانت بينها سمات مشتركة يمكن أن نضمها إلى بعض ثم نقول إن من الواضح تماماً وجود بعض المواضيع المشتركة التي تبرز في جميع هذه التقارير. وإذا أمكن تزويدنا بها، فإنها ستعزز عملنا بدرجة هائلة، وخاصة عندما نستعرض هذا الأمر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، كما قال السيد أوشيما.

ونقطتي الثالثة تتعلق بكامل مسألة الأطراف الفاعلة من غير الدول. وقد استمعنا بالأمس إلى بيان مؤثر من صبي صغير من سيراليون اسمه الحاجي بابا سوانح. وبعد الاستماع إليه بدا من الواضح تماما أن أي شخص في مثل هذه الظروف لا يكون أمامه أي خيار. فهو أساسا قد اختطف وهو في طريقه لزيارة بعض أقاربه، وتم تجنيده في قوة من القوات، وقال إنه كان عليه أن يفعل أشياء فظيعة. فقد كان عليه أن يقطع الأوصال ويحرق المنازل ويقتل الناس. وهذا ما قاله بالحرف الواحد.

ومن الواضح أن الغرض من المعايير التي نحن بصدد وضعها هو تغيير سلوك هذا النوع من الأطراف الفاعلة التي ليست دولا. وصحيح أننا يمكن أن نقول إن علينا أن ننظر إلى أفضل الممارسات بين الدول وندفع بها إلى الأمام، ونقول ''إننا سنقتدي بسياسات دولة من الدول فيما يتعلق بسبل الوصول إليها''. إلا أنه عندما يتعلق الأمر بأطراف فاعلة ليست دولا، فما هو السبيل إلى تغيير سلوكها أو معاييرها؟

وبصراحة تامة أتساءل عما إذا كنا قد فكرنا بتعمق كاف في هذه المسألة، وأتساءل ما إذا كان السيد أوشيما قد تناولها في حلقات العمل. وبصراحة أيضا أقول إذا كنا نريد حقا أن نغير سلوك تلك المجموعات، فقد يكون علينا أن نفكر، بطريقة أو أخرى، فيما أسميه الحلول الجذرية، والبعض فيها نوقش في هذا المجلس، وعلى سبيل المثال، واستشهادا بما

جاء في بيان وزير خارجية كندا آنذاك، السيد أكسويرذي، عندما تكلم أمام المجلس في السنة الماضية فإن،

''حماية المدنيين تتطلب تعزيز استعدادنا للتدخل بقوة عند الاقتضاء''. (S/PV.4127، ص ٣٣)

وحقيقة الأمر هي أن مسألة التدخل الإنساني برمتها قد حان وقتها. فهل تعرضنا لشيء من هذا القبيل في أي مناقشة من مناقشاتنا المتعلقة بحماية المدنيين، أم أنها مسألة محرمة أو خارجة عن نطاق مناقشاتنا؟ وبالمثل، فعندما يتعلق الأمر بمد يد العون لشباب مثل الحاجي بابا سوانح، علينا أيضا أن ننظر إلى أمور مثل الأسباب الجذرية: فما الذي يتسبب في خلق هذه الصراعات، وما الذي يتسبب في وجود هذا النوع من الشباب، وما الذي يدفعهم إلى هذا اليأس؟ وهل هناك مناقشة من نوع ما تجرى بالتوازي مع المناقشات الجارية في مختلف الوكالات؟

والنقطة الأساسية التي أود التشديد عليها هي أنني، في جميع مناقشاتنا المتعلقة بهذا الموضوع، أرجو ألا نكتفي بالتركيز على نقاط ومبادئ مجردة، بل أن ننظر إلى الحقائق على أرض الواقع في الصراعات القائمة حاليا. وعلينا أن نسأل أنفسنا عن عدد ما ينطبق على تلك الحالات من النقاط التي نثيرها، وكيف تصبح الكلمات التي تصدر عنا كافية، أو غير كافية، لحماية المدنيين.

السيد براتسكار (النرويج) (تكلم بالانكليزية): ترى النرويج أن حماية المدنيين قضية مهمة في جدول أعمال مجلس الأمن. وأود من خلالك، سيدتي الرئيسة، أن أشكر السيد أوشيما على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا اليوم. وكنا نأمل في أن نمضي في العمل أبعد قليلا مما يبدو عليه الحال الآن، ولكننا نفهم أن التحديات التي برزت في الأشهر القليلة الماضية حتمت إعطاء الأولوية للتحديات الأكثر إلحاحا.

ومع ذلك، فإننا نأمل، واثقين، في أن يتمكن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من تأمين مزيد من التقدم في الأسابيع والأشهر المقبلة. وقد تشجعنا بالاقتراحات الداعية إلى تنظيم مناقشات غير رسمية على أساس أكثر صلابة في مطلع العام المقبل. وأتطلع، بعد ذلك، إلى إحاطة إعلامية حول مزيد من التقدم، حالما يكون ذلك ممكنا من الناحية العملية.

وفي هذه المرحلة، أود أن أطلب إلى السيد أوشيما، من خلالك سيدتي الرئيسة، أن يعلق بشيء من التفصيل على السؤالين التاليين. أولا، تنطوي الحالة الراهنة في أفغانستان على عدد من التحديات فيما يتعلق بحماية المدنيين. ومما لفت أنظار الكثيرين منا أن توصيات الأمين العام تكتسب أهمية قصوى في ضمان وجود استجابة دولية كافية للأزمة الإنسانية في أفغانستان. فإلى أي حد تتعامل الأمم المتحدة مع الحالة في أفغانستان، باستخدام الإطار الجاري إنشاؤه حاليا لحماية المدنيين من خلال التقارير التي تقدم لمجلس الأمن، واهتمام المجلس المتزايد بهذا الجانب من جوانب عمله؟

سؤالي الثاني يتعلق بإعداد المذكرة التفصيلية المشار إليها في إحاطة السيد أوشيما، وفي الرسالة الموجهة إلى الأمين العام. فهذه المذكرة، في رأينا، يجب أن تكون قصيرة وموجزة وشاملة، حتى تزيد قيمتها كدليل مرجعي عملي للمجلس. ومجلس الأمن، بالإضافة إلى قراراته المتعلقة بحماية المدنيين، اتخذ أيضا قرارات بشأن عدد من المسائل المهمة الأخرى، وآخرها القرار الخاص بالأطفال والصراع المسلح الذي اتخذ بالأمس، والقرار المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، المتخذ قبل أسبوعين. فهل يأخذ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في حسبانه أيضا الأحكام ذات الصلة الواردة في

تلك القرارات عند إعداد المذكرة التفصيلية، لضمان التغطية الشاملة الضرورية؟

السيد فالديفيسيو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): وأنا أيضا أود أن أشكر السيد أوشيما على المعلومات التي قدمها لنا عن حماية المدنيين في الصراع المسلح. ويبدو لي أن المجلس أتخذ قرارا حكيما بأن يتوقف، ويجرى تقييما للطريقة التي يعالج بها هذا البند، ويسعى إلى زيادة كفاءتها.

وأود أن أشير إلى أحد الطلبات التي ذكرها رئيس مجلس الأمن في بلاغه المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه، وهو أن تعقد عدة حلقات عمل حول هذا الموضوع. وأقترح أيضا عقد إحدى هذه الحلقات قبل الإحاطة الإعلامية. والسيد أوشيما أخبرنا أن ثلاث حلقات عمل قد عقدت بالفعل، وأن الدعوة وجهت لعدد من وكالات الأمم المتحدة ولممثلين من الحكومات المهتمة، إلى جانب الخبراء. وأعلن أيضا أنه سيعقد اجتماع للخبراء في كانون الثاني/يناير أو شباط/فبراير.

لذا، أود أن أسأل السيد أوشيما عن كيفية حصولنا على دعوة لحضور حلقات العمل المذكورة. فيبدو لي أننا، على الرغم من بلاغ مجلس الأمن، وعبارات الاهتمام التي أفصح عنها بكل وضوح - وخاصة من جانب وفد بلادي - فيما يتعلق بالاهتمام بهذا الموضوع، لم نتلق حتى الآن أية دعوة تمكننا من المشاركة في تلك المداولات. ونعتقد أن حلقات العمل أساسية من أجل إشراك أعضاء مجلس الأمن في تقييم صلة المجلس بهذا الموضوع، وبالذات بالنسبة لقضايا مثل حماية اللاجئين والمشردين داخليا، وسبل وصول العاملين في الحقل الإنساني إلى القطاعات السكانية الضعيفة، وايصال المساعدة الإنسانية في ظل ظروف مأمونة، وبالطبع، حماية الأفراد العاملين في المجال الإنساني. وقد يحق لي، إذن، أن أسأل كيف يمكننا، نحن أعضاء مجلس الأمن، أن نشارك في حلقات العمل المذكورة كما طلب في البلاغ؟

وسيكون هناك، إذن تقييم بعد سنة. وقد أخبرنا السيد أوشيما عن العمل الذي تم إنجازه في هذه المجالات الثلاثة، ومن هذا المنطلق نود أن نطلب أن يوافينا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أو الأمانة العامة، إما الآن أو في الوقت المناسب، بجدول خطة العمل، وبما إذا كان شكل الخطة قد سبق تصوره في غضون هذه السنة. وحتى إذا كان صحيحا أنها لن تكون موضوعا لنشاط مباشر من جانب مجلس الأمن، فيمكننا حقا أن نبدأ في المشاركة، ونبدأ في توثيق صلتنا بهذا العمل حتى نكون أحسن استعدادا متى يحين الوقت لاتخاذ قرارات بعد تقديم تقرير تشرين الثاني/نوفمبر.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمتكلم التالي، ممثل أيرلندا، وبعد ذلك،سأطلب إلى السيد أوشيما أن يجيب عن المجموعة الأولى من الأسئلة.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): إسوة بالآخرين، أود أن أشكر وكيل الأمين العام، أوشيما، على إحاطته الإعلامية بشأن التقدم المحرز في المجالات الثلاثة المذكورة.

وكنقطة عامة، أود أن أقول إن أيرلندا، على غرار ممثل النرويج وغيره ممن سبقوني إلى الكلمة، تعتبر بحق أن حماية المدنيين في الصراع المسلح واحدة من أهم المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس. وعلى ذلك، فإن النهج الذي نتخذه في تناول هذه المسألة من ناحية التفاصيل المؤسسية المتعلقة بإحراز التقدم يشكل جزءا من هذه العملية. أما الجزء الآخر حسب ما ذكر ممثل سنغافورة وبحق فيتعلق بالمسائل الأعم المتصلة بالروح التي نعالج بها هذا الموضوع وبالإحساس بإلحاحيته. ومثلما قال وكيل الأمين العام في مستهل هذه المناقشة، من الصعب أن نفكر في

مسائل أكثر أهمية – بما يشمل السياق الخاص بأفغانستان – من حيث إمكانية وصول العاملين في المجال الإنساني، وإنشاء مخيمات للمشردين داخليا، والارتباط بالجماعات المسلحة، وإيصال المعونات، وما إلى ذلك.

وأود أن أتكلم بإيجاز حول هذه المسائل الثلاث. فيما يتعلق بمسألة إعادة تنظيم التوصيات في مجموعات مختلفة، وضح أن حلقات العمل التي عقدت لهذا الغرض كانت فكرة مفيدة جدا. ومثلما قال ممثل كولومبيا، أرى أن هذه المسألة ربما يكون بوسع أعضاء المجلس أن يشاركوا فيها. وأملنا أن يكون بإمكاننا أن نعود إلى المجلس – حتى قبل صدور التقرير الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ لإبلاغه عن التقدم المحرز فيما يتعلق بوضع الإطار العام وبحالة تنفيذه، نظرا لما لذلك من أهمية واضحة بالنسبة للهياكل المؤسسية الموجودة داخل الأمم المتحدة وبالنسبة للكيفية التي يمكن بها إحراز تقدم بالنسبة للمسائل المختلفة القائمة.

وفيما يتعلق بمشروع المذكرة التفصيلية، نرى أن المقترح الداعي إلى إجراء مناقشة لنصف يوم – ربما في أوائل العام المقبل – يبدو أنه من المقترحات الجيدة جدا. ونحن بوصفنا أعضاء في المجلس نؤيد هذا المقترح تأييدا تاما. ونرى أيضا أن قيمة تلك المذكرة التفصيلية ينبغي أن تتجلى في بساطتها النسبية. وينبغي أن تكون أساسا قائمة مرجعية خالية من التعقيدات المفرطة. وبالتالي، نحن نؤيد وضع تلك المذكرة بسرعة بعد إجراء مناقشة النصف يوم مباشرة. كما نتطلع إلى ورقة الاستراتيجية التي يعدها مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام.

وأود، إن جاز لي ذلك، أن أتناول مسألتين أخريين. المسألة الأولى نجمت عن جلسة الأمس التي أظهرت بوضوح وجود روابط هامة بين مجال حماية الأطفال والمسائل التي ننظر فيها الآن. وأعتقد أن وكيل الأمين العام جان – ماري غينو قد أشار في اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للطفل إلى أنه يجري إنشاء فريق عامل غير رسمي مشترك بين الوكالات معني بإدماج الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال في مفاوضات السلام، وأن هذا الفريق سيأخذ في الاعتبار الإجراءات التنفيذية التي يقوم مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية بوضعها فيما يتصل بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وتوجد هنا عملية تكاملية واضحة. وبالتالي، فإنني أتساءل كيف يمضي ذلك الفريق في عمله ويتطور من ناحية تلك الروابط.

وتتعلق النقطة الثانية التي يزداد طابعها غير المباشر، بمسألة المفاوضات للوصول إلى الأطراف في الصراع المسلح. وقد أشار الأمين العام في تقريره الثاني حول هذا الموضوع إلى أنه طلب من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أن تضع دليلا للمفاوضات والاستراتيجيات بشأن إمكانية الوصول، مثل وضع نقاط مرجعية لارتباط وكالات المعونة وفك ارتباطها وما إلى ذلك. ومرة أخرى أقول إنني أهتم بمعرفة ما يحرز من تقدم في هذا الخصوص.

والمسألة الأخيرة، التي ربما تكون ذات طابع نظري أكثر في هذه المرحلة، تتعلق بتوصية الأمين العام التي وردت في تقريره بشأن إدخال عنصر الإعلام الجماهيري في عمليات حفظ السلام، وهي تتصل أيضا بالفقرة ١٨ من القرار ١٢٩٦ (٢٠٠٠). ويشير تقرير الأمين العام إلى أنه لم يؤذن حتى الآن لأي بعثة لحفظ السلام أو إنفاذ السلام بإغلاق وسائط إعلام تنشر الكراهية مثلا. وأتساءل كيف يرى وكيل الأمين العام إمكانية إحراز تقدم في هذا المجال العام في ضوء أهميته.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوكيل الأمين العام كيترو أوشيما.

السيد أوشيما (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديري للاهتمام الكبير بالتقدم الذي يجري إحرازه في العمل بعد عمليات تبادل الآراء التي تمت بين رئيس مجلس الأمن والأمين العام حول الكيفية التي ننطلق بها في عملنا منذ الآن وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وهو الموعد الذي نتوقع أن نقدم فيه تقريرنا إلى المجلس بشأن هذه المسألة الهامة.

أولا، فيما يتعلق بالسؤال الذي أثاره سفير أوكرانيا فيما يتصل بإعداد دليل، أو قل إنه بدأت عملية مشتركة بين الوكالات لمعالجة هذه المسألة. وقد وافقت الوكالات على إعداد دليل لموظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان الإنساني ستدخل فيه أفضل الممارسات التي جمعت من الميدان، وسيتضمن توجيهات بشأن الخطوات العملية التي تتخذ بصدد توقيت وكيفية ووسيلة الارتباط وفك الارتباط بين هؤلاء الموظفين والجماعات المسلحة. ويقوم الفريق العامل بإعداد ورقة للسياسة العامة المتعلقة بهذه المسألة. وسيتم السعي للحصول على موافقة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على الدليل وورقة السياسة العامة قبل تقديمهما إلى المجلس للنظر فيهما.

ومن الطبيعي أن الاتصالات بالجماعات المسلحة يجب أن تستند إلى المبادئ الإنسانية للحياد وعدم التحيز والنزعة الخيّرة من أجل وضع نهاية لمعاناة السكان المدنيين الأبرياء والسماح باستمرار الحوار الإنساني. وينبغي ألا تؤثر الاتصالات بتلك الجماعات المسلحة على شرعيتها أو شرعية مطالبها. ولا بد لنا من أن نوازن بين الإحساس بالقلق من إضفاء الشرعية على هذه الجماعات المسلحة وبين الحاجة الملحة إلى التفاوض مع هذه الجماعات بشأن إمكانية الوصول وضمان سلامة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية التي تتوقف عليها حياة من هم في حاجة إليها.

تلك هي بعض المسائل الأساسية التي سيحاول الدليل المشار إليه معالجتها مستندا إلى أفضل الممارسات التي جمعتها الوكالات وشركاؤها في المنظمات غير الحكومية عبر السنين. ومن الطبيعي أننا نود أن نتشاطر المعلومات الواردة في هذا الدليل مع أعضاء المجلس في محفل مناسب.

وأثار سفير سنغافورة مسألة التنفيذ السريع للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، وتساءل عما إذا كان بإمكاننا أن نوضح بعض الاتجاهات. وهذه ليست بالمهمة السهلة بالطبع، ولكننا سنحاول قدر استطاعتنا أن نبين ذلك في تقريرنا الذي سيقدم في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، ليس فقط من ناحية المعلومات، بل أيضا من ناحية أي اتجاه عام قد يتيسر لنا وضعه. وسنحاول تحديد المجالات التي حققنا تقدما فيها والمجالات التي شهدت تراجعا في معالجة المسائل ذات الصلة والمثارة فيما يتعلق بحماية المدنيين.

وبالنسبة لاحتمالات وجود تداخل، هناك مسائل تتصل بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، بما في ذلك انتشار الأسلحة الصغيرة، ومنع نشوب الصراعات، والأطفال في الصراعات المسلحة، الخ. وهناك عدد من التقارير الصادرة عن الأمين العام تثير بشكل منفصل مسألة حماية المدنيين وتتصل بتلك المسائل الفرعية، إذا جاز لي أن أسميها كذلك. وهناك بعض العناصر المتداخلة، ولكني أعتقد أن هذه العمليات أكثر تكميلا بعضها لبعض. والواقع أن هذه العمليات تظهر التقاءً في الآراء بشأن المسائل البالغة الأهمية.

وعلى الصعيد العملي، من أجل تعزيز وضع الخطة التفصيلية، أجري مكتبي استعراضا لتقارير الأمين العام ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن المتصلة بالوقاية، وحفظ السلام، والجزاءات، ومسألة الأطفال، والأسلحة الخفيفة ومسائل أخرى. وتمييز الجهود التنفيذية الأخرى من شأنه أن يساعد على ملء أي ثغرات وأن يعزز التعاون مع الإدارات والوكالات الأخرى بغية تيسير التنفيذ. ولكني أسلِّم بالحاجة إلى إقامة بعض الخيوط المشتركة التي ستحتاج إلى التجميع. وسنحاول بذل جهد لضمان إنشاء تلك الخيوط المشتركة وأن تنعكس بصورة كافية في التقرير الذي سنقدمه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

وإذ أنتقل إلى المشكلة التي ذكرها ممثل كمبوديا، فإني لا أعتقد أن الدعوات وجهت إلى كل أعضاء المجلس إلى حلقات العمل الثلاث التي عقدت حتى الآن. وإننا نتوقع مزيدا من حلقات العمل في الأشهر المقبلة، وأود أن أؤكد لأعضاء المجلس أن الدعوات ستقدم إليهم بشأن حلقات العمل المقبلة. وإضافة إلى ذلك، كما أوضحت، آمل أن يتم في وقت مبكر من السنة المقبلة إيجاد حدٍّ مشترك مع كل أعضاء المجلس لمعالجة المسائل قيد المناقشة، مثل الخطة التفصيلية، ووضع مرشد عملي وغير ذلك من المسائل ذات الصلة. وأود أيضا أن أؤكد أنه يجري وضع خطط العمل للفترة ما بين الآن وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وأن أعضاء المجلس يُبلَّغون بها على النحو الواجب.

وفيما يتعلق بتقديم تقرير بشأن المخطط التنظيمي، كما ذكرت في ملاحظاتي، نظرت الأمانة العامة في ذلك الموضوع بوصفه أداة - بوصفه مخططا تنفيذيا - لمساعدة أعضاء المجلس وغيرهم من الأطراف المؤثرة على معالجة المسائل المتصلة بحماية المدنيين في جميع جوانبها بطريقة أفضل. وبالطبع سنحتاج إلى مزيد من الوقت لإكمال ذلك العمل، ولكننا نود أن نبلغ أعضاء المجلس في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة عن التقدم المحرز. وإننا نتطلع كثيرا إلى رئيس المجلس للإرشاد في هذا الشأن.

واسمحوا لي أن أعود بإيجاز إلى مسألة فصل المقاتلين عن السكان المدنيين في المخيمات المقامة للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. وهذه بالطبع مشكلة نشاهدها أحيانا كثيرة في العديد من الحالات. وفي أفغانستان نشاهد هذا قطعا يحدث في هذه الفترة، ونشاهده أيضا في حالات شتى من حالات الطوارئ المعقدة الأخرى في أفريقيا ومناطق أخرى. فعلى سبيل المثال، نشاهد في أفغانستان حاليا بعض الدلائل على عسكرة مخيمات الأشخاص المشردين داخليا؛ ووردت تقارير عن هذا في مزار الشريف وفي حيرات. ومن الواضح أن هناك ترهيبا للبشتون المشردين داخليا من قِبَل فصائل التحالف الشمالي، مما يؤدي إلى إدخال عناصر عسكرية في هذه المخيمات. ووردت تقارير عن تطورات مماثلة أيضا في بعض المخيمات المقامة في المناطق الحدودية بالقرب من باكستان. والحالة الناشئة هناك خطيرة للغاية إلى درجة أن وصول الوكالات الإنسانية إلى المخيمات لمساعدة الناس في تلك المرافق أصبحت تنطوي على مجازفة وخطورة. وحاليا لا يوجد ضمان للوصول.

إن تلك الأنواع من المشاكل توجد بالفعل؛ وما تحاول الوكالات الإنسانية فعله في كل حالة هو معالجة كل حالة حسب خصائصها، كل حالة على حدة، وتنظر فيما يمكن أن تعمله: أيٌّ نوعٍ من الترتيبات العملية يمكن القيام به للتمكن من الوصول. ولكن مرة أخرى، كثيرا ما يقتضي هذا مفاوضات شاقة للغاية وحساسة. وفي بعض الأحيان تنجح الوكالات، وفي أحيان أخرى لا تنجح. والشيء الوحيد الذي أود قوله بشأن هذه المشاكل هو أنها تشمل مفاوضات شاقة للغاية في كل حالة من الحالات. وللمزيد من المعلومات العملية، أعتقد أنه ينبغي توجيه هذا الموضوع إلى الوكالات العاملة فعلا في الميدان.

آمل أن أكون قد أجبت على كل الأسئلة التي وجِّهت إليَّ.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكر كينزو أوشيما على الإحاطة الشيقة والمفيدة للغاية. وأعتقد أن هذه الجلسة في الواقع مفيدة تماما. هذا موضوع توليه حكومة المملكة المتحدة أهمية هائلة، ومن المهم للغاية أن يستمر العمل بشأنه. وإني أعترف للسفير فالديفييسو بأنني شاركت شخصيا في إحدى حلقات العمل، والتي أرى أنها كانت مناسَبة مفيدة للغاية. وكانت مزيجا ضم فقط دولة أو دولتين من الدول الأعضاء - اختيرتا بصورة عشوائية - وأشخاصا ذوي خبرة ميدانية، وخبراء من الأمانة العامة، وممثلين لمنظمات غير حكومية وجهات فاعلة أخرى من المجتمع المدني. وعلى الرغم من أني لا أشعر مطلقا بالفخر بأني شغلت مقعدا على الطاولة، فإني أعتقد أنه سيكون من العار إذا ما شُوِّهت أكثر من اللازم صورة التوازن القائم في تلك التجمعات، لأني أرى أن حلقة العمل كانت بوتقة مفيدة جدا لصهر الأفكار. وأعتقد أننا نحتاج إلى المزيد منها.

وأود تأييد النقاط التي عرضها السفير محبوباني في وقت سابق من المناقشة. إننا بحاجة إلى وضع إطار عمل معياري قوي يمكن أن يساعد في توجيه الأشغال العملية لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، حتى نؤثر فعلاً على أرض الواقع بشأن حماية المدنيين. ولا بد حقاً أن يكون الأطفال مدنيين. والواقع المحزن في الحياة هو أن النساء غالبا ما يكن مدنيات في حالات الصراع، وبالتالي فمن المنطقي تماماً إدماج المجلس لنوعيات العمل المختلفة في هذا المجال العام لتصبح كلاً متماسكا.

وفي الوقت ذاته، من المهم بالفعل ألا نغرق في البيروقراطية. ولهذا السبب، أؤيد أيضاً ملاحظات كيشوري محبوباني حول الأمور التي تؤثر بشكل عملي. وما نحتاج أن نفعله بصفة أساسية هو تعميم حماية المدنيين في الأعمال التي نقوم بها عند التصدي لحالات الصراع. ولذلك أوافق بشدة، كما أعتقد، على الاقتراح الذي قدمه السفير محبوباني والسفير كور بأنه عندما نتلقى تقريراً مرحلياً آخر في وقت لاحق سيكون من المفيد أن نحصل على بعض الأمثلة العملية لحالات فعلية تشمل صراعاً ومدنيين كان لهذه المبادرة أثر حقيقي عليها. وآمل أن يأخذ وكيل الأمين العام أوشيما ذلك في الحسبان عندما يعود إلى المجلس.

وأعتقد أن الدليل التفصيلي فكرة جيدة، ولكن حتى تكون الأدلة التفصيلية مفيدة، مثل المذكرات، يجب أن تكون واضحة وصريحة وحسنة الترتيب، وألا تكون معقدة للغاية. وأفكر هنا في مرفق وثيقة "الدليل التفصيلي"، الذي يبدو لي كمجموعة واضحة جداً من المؤشرات لما ينبغي عمله بشأن أهداف الألفية الإنمائية. وسؤالي إلى وكيل الأمين العام أوشيما هو حول تقديم معايير مرجعية في الدليل التفصيلي، لأنه من المهم جداً، كما أعتقد، أن تكون لدينا طريقة لقياس التقدم الذي تحرزه المنظومة بأكملها. ولذلك يهمني أن أتلقى تعليقاته حول التدابير التي سيتم إدراجها في هذه الوثيقة، بحيث نستطيع التأكد من أن المنظومة تعمل على المستوى المطلوب.

كذلك أوافق تماما على ما قاله السفير محبوباني حول أهمية إسهام الجهات الإنسانية الفاعلة في التخطيط لعمليات حفظ السلام. وخلاصة الموضوع، من ناحية، هي تعميم البُعد الإنساني على الطريقة التي تصاغ بها الولايات داخل الأمانة العامة. إلا أنني أشير ببساطة إلى أنه عندما نهم بالموافقة على عمليات فيها عنصر حماية المدنيين، يجب أن نفكر بعناية شديدة في المعنى الفعلي لذلك، لأن من شأنه في أغلب الأحيان أن يؤثر بشكل غير متناسب على التخطيط العسكري. لذلك من الضروري أن نكون واضحين للغاية

بخصوص ما يجب عمله في أية حالة معينة. وآمل أن تساعد المذكرة في توضيح بعض ذلك.

وأخيرا، فيما يخص الآليات الشاملة، لا شك أن العلاقة بين إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ينبغي أن تكون حالة تكتسب الأولوية ضمن الاهتمامات. ولكني لم أسمع وكيل الأمين العام أوشيما يقول أي شيء، على سبيل المثال، عن إدارة الشؤون السياسية أو عن الأجزاء الأخرى من منظومة الأمم المتحدة التي لها دور حقيقي تؤديه في توفير الحماية للأعمال المتعلقة بالمدنيين في بعض الحالات التي يتعين على المجلس التعامل معها. مرة أخرى، لا أريد اقتراح قضم أكثر مما يمكن مضغه في دفعة واحدة. ولكني سأغدو ممتنا إذا تلقيت أية إشارة منه حول دور جميع أجزاء المنظومة الأخرى، لأنه مثلما قال السفير محبوباني، وأتفق معه تماما، يجب أن نتناول هذا الموضوع بطريقة شاملة. لا بد أن نجعل المنظومة تعمل معاً وتتعاون لتحقيق أفضل النتائج.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد كيترو أوشيما على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا حول تنفيذ توصيات الأمين العام بشأن قضية هامة وهي حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

وبعد إذنكم، سيدتي الرئيسة، أود أن أتناول بضع نقاط مذكورة في الرسالة الممتازة التي أعدتها النرويج رداً على التقرير السابق للأمين العام.

ونود الإشارة إلى المسألة الواردة في الفقرة الأولى من الرسالة، والتي أثارها أوشيما أيضا، والخاصة بإعادة تنظيم جميع أنشطة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في مجال حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. هذا أمر هام. وبهذه الروح وضعنا مع المجلس القرار الذي تم اتخاذه أمس بشأن حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. وتضمن القرار الذي اتخذناه أمس إعادة تنظيم جميع أنشطة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في هذا المجال. وربما يمكننا، يا سيد أوشيما، أن نفكر في القرار المتخذ أمس بشأن حماية الأطفال في الصراعات المسلحة بوصفه سابقة لإعداد قرار أو نص آخر من نوع مماثل يوضح أفكارنا حول تقسيم المسؤوليات في مجال حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

وفي الفقرة الثانية من الرسالة النرويجية – الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلا أنها من إعداد النرويج – نشير إلى قضية التعاون بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام في إطار ولاية حفظ السلام. وكما ذكر السفير إلدون قبل برهة، قد يكون مفيدا أيضا أن نفكر في التعاون مع إدارة الشؤون السياسية عندما يكون الصراع المعني – وأنا أفكر في أفغانستان لأنه لا توجد ولاية لعملية حفظ سلام هناك – لا علاقة له بإدارة عمليات حفظ السلام ولكن بإدارة الشؤون السياسية. ومن الواضح، كما قلتم أنتم بأنفسكم يا سيد أوشيما، إن هناك مشاكل خطيرة في حماية المدنيين في الصراع الأفغاني، ولذلك لا بد من توسيع التعاون بكل تأكيد. ومن الواضح أن التعاون قائم بالفعل، ولكن ينبغي إعادة بناء التعاون بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام.

بعد ذلك، في الفقرة الثالثة من الرسالة، نشير إلى القائمة المرجعية للمسائل المتصلة بتعديل وإنشاء ولايات حفظ السلام. وحسب فهمي، يجري السيد أوشيما مشاورات مع الدول الأعضاء المهتمة بشأن مسألة المذكرة، والقائمة المرجعية للقضايا. وأود أن أخبركم، يا سيد أوشيما، بأن بلدي مهتم بهذه المسألة وسيسعدنا أن نتمكن من تبادل المعلومات حول هذه القضية الهامة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وتذكر الفقرة الرابعة من الرسالة حلقة عمل الخبراء، ومثل السفير فالديفيسو، نحن أيضا مهتمون بتنظيم حلقات عمل أخرى للخبراء. وأعتقد أنه تم الإعلان عن حلقات عمل أخرى. ويهمني أن أسمع المزيد عن تجربة السفير إلدون في حلقة عمل سابقة. ويهمنا المشاركة في حلقات العمل القادمة المعنية بهذه القضية.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أضم صوتي أنا أيضا إلى أصوات الزملاء الآخرين الذين شكروا السيد أوشيما على إحاطته الإعلامية، وليس على إحاطته الإعلامية فحسب، بل أيضا على التوضيح الذي تلاه ردا على استفسارات قدمها ممثلو النرويج وسنغافورة وكولومبيا وأوكرانيا وأيرلندا.

وتسرنا الطريقة التي عمل بها مكتب السيد أوشيما في متابعة رسالة حزيران/يونيه، ونحن سعداء بالتقدم الذي أبلغنا به في قضية الدليل التفصيلي والمذكرة والتنسيق على نحو أوثق.

ولكن مع تطور الأوضاع، نعتقد أن ثمة شعورا بالإلحاح إزاء بعض المشاكل الحرجة التي يتصدى لها المجلس. فأفغانستان تمثل مسألة في صميم الموضوع تماما. وبينما نتطلع إلى التقرير الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر، يتبادر إلى الذهن سؤال عما إذا كانت هناك وسيلة للتعجيل بصدور التقرير، ربما من خلال إصدار تقرير مؤقت بغية الاستجابة لإلحاح الوضع في بعض أجزاء من العالم.

ومرة أخرى، فيما يتعلق بأفغانستان، وكما اعتاد الإغريق أن يقولوا، ينبغي للمرء ألا يترل في مياه النهر نفسه مرتين. وإنني أتفهم ما يعنيه السيد أوشيما بأن كل حالة لها خصوصيتها إلى حد كبير وينبغي أن يبت فيها على حدة. ولكن في حالة مثل أفغانستان، حيث يوجد العديد من الأطراف الفاعلة من غير الدول، كما ذكر السفير محبوباني، ثمة حاجة إلى إحداث تغييرات معيارية في أنماط السلوك لدى الأطراف من غير الدول. وهذه مهمة أساسية ينبغي، في رأيه، الاضطلاع بها. ونحن في بنغلاديش نعتقد أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال غرس ثقافة السلام في نفوس القائمين بذلك، وإن كان إنجاز هذه المهمة ليس سهلا. ومع ذلك، هل تصلح قائمة المراجعة التقليدية التي تتبادر إلى الذهن في حالة أفغانستان؟ وهل نطلب من أفغانستان أن تتغير أم ينبغي أن تكون لدينا قائمة مراجعة منفصلة يصلح تطبيقها في حالة مثل حالة أفغانستان، حيث أن كل الفاعلين أساسا هم أطراف غير دول؟

السيد كاسي (مالي) (تكلم بالفرنسية): شكرا لكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة التفاعلية مع السيد أوشيما، الذي نشكره على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. لقد أحطنا علما بالتقدم المحرز في هذا الموضوع الهام لحماية المدنيين في الصراع المسلح.

ومن خلالكم، سيدتي، أود أن أطرح سؤالا على السيد أوشيما، وأن أدلي بتعليق. وسؤالي هو: كيف يمكن للمنظمات الإقليمية المشاركة في حماية المدنيين – بسبب الصراعات التي تعصف بمناطقهم – أن تشارك بشكل أفضل في الآلية التي يتم البت فيها الآن؟

أما تعليقي فهو أننا كنا نحبذ، مثلما دعا آخرون إلى مشاركة أعضاء مجلس الأمن، أن توجه الدعوة إلى المنظمات الإقليمية التي تواجه الصراعات للمشاركة في الحلقات الدراسية. وسنغدو ممتنين للسيد أوشيما إذا قدم لنا نتائج وتوصيات خطية فيما يتعلق بالعمل الذي تم في الحلقات الدراسية التي أشار إليها.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أشكر أنا أيضا السيد أوشيما على الإحاطة الإعلامية التي قدمها، وأثني عليه للعمل الذي يضطلع به هو

وفريقه في إدارته. ويسعدنا أن نلاحظ أنه يقوم بتنظيم بعض الحلقات الدراسية الهامة للغاية بشأن مختلف الموضوعات التي تتعلق بحماية المدنيين في الصراع المسلح، ونتطلع إلى التقرير الذي سنحصل عليه في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

وإننا نتفق مع سفير كولومبيا على أن أعضاء مجلس الأمن يمكنهم أن يساهموا إسهاما بناء في أعمال تلك الحلقات الدراسية، ونود أن توجه إليهم الدعوة كلما كان ذلك مناسبا. وقد استمعنا باهتمام بالغ إلى بعض البيانات التي ألقيت، وخاصة بيان السفير إلدون وكذلك زميلي من مالي. لقد أثار بكل فعالية إحدى النقاط التي تبادرت إلى ذهني، وتتعلق بالتوصية ١٤ الواردة في تقرير الأمين العام الصادر في آذار/مارس من هذا العام. وأعتقد أنه من الأهمية بمكان ألا يكون هناك تنسيق بين مختلف وكالات الأمم المتحدة فحسب، بل لا بد أن يكون هناك نوع من التفاعل والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. والتوصية ١٤ تتعلق بهذه النقطة وتقول إننا ينبغي أن نعقد اجتماعات مع الترتيبات الإقليمية بغية تحسين جوهر عملية اتخاذ القرارات، وتوفير موارد إضافية، وإيجاد آليات للتعاون والإبلاغ وتقديم الإحاطات الإعلامية، الأمر الذي سيكون مفيدا للغاية. وهذه إحدى التوصيات التي نعتقد أنه ينبغي متابعتها في أسرع وقت ممكن.

ونتشاطر أيضا الشواغل التي أعرب عنها ممثل سنغافورة بشأن عدم تنفيذ عدد كبير من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. وبالمثل، أود أن أشير بصورة خاصة إلى التوصية المتعلقة بالنشر السريع لقوات حفظ السلام. ونعرف جميعا أن أضخم وأفدح الخسائر في الحياة المدنية إنما تحدث في البدايات الأولى للصراعات. ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك في هذه المرحلة الحرجة نوع ما من الانتشار السريع كيما يمكن حماية المدنيين. وألاحظ في التوصية المقدمة من الأمين العام، أنه تكلم عن إمكانية إنشاء مثل هذا النوع من قوات الانتشار السريع. وقد تم التأكيد على نفس هذه المسألة مرة أخرى خلال مناقشات مؤتمر قمة الألفية.

أما السؤال الذي أود أن أطرحه فهو التالي. إنني أعرف أنه كان يوجد ما نسميه هنا ”لواء عالي الاستعداد“ الذي كان يتكون فيما يبدو من ٨٠ إلى ٨٨ من البلدان التي شاركت فيه أو أبدت استعدادها لذلك. وأعرف كذلك أنه قد اعتمدت له الأموال. والسؤال هو: هل تم نشر هذا اللواء من قبل، وإذا كان ذلك قد حدث، فأين؟ وماذا كان أثر ذلك على حماية المدنيين في الصراع المسلح على وجه العموم؟

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): أتقدم لكم بالشكر، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة بين مجلس الأمن والأمانة العامة، كما نود أن نشكر السيد كيترو أوشيما، وكيل الأمين العام، على الإحاطة الإعلامية الرائعة التي وافانا بها للتو.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة للتأكيد على الجانب السياسي الذي تنطوي عليه الاجتماعات التي عنيتم بتنظيمها في الأيام الأخيرة بشأن المآسي الإنسانية التي يشهدها العالم. فبالأمس، كنا نتكلم عن حالة الأطفال. واليوم، نحن بصدد الحديث عن حالة المدنيين. وإن فداحة المآسي المترتبة على الصراعات في أفريقيا، ومسألة اللاجئين والحالة في منطقة الشرق الأوسط ينبغي أن تدفعنا إلى مزيد من التضامن والتضحية وزيادة الاهتمام من قبل المجلس. لقد شهدنا في بعض الصراعات أنه ما أن يبرز العنصر الإنساني، فإنه يساعد في حل المشاكل وحشد من ينشدون السلام مع العدل والإنصاف. غير أن هذه الجلسة هي جلسة منهجية نوعا ما، تستهدف تعزيز الحوار بين المجلس والأمانة العامة بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلح. ويسعى مجلس الأمن إلى البحث عن السبل الكفيلة بترجمة المبادئ المتفق عليها إلى عمل محدد،

كما اقترح السفير محبوباني وعدد من الزملاء الآخرين قبل قليل، بغية تخفيف بل وتغيير المعاناة اليومية لمدنيين يقاسون ويلات الصراع المسلح.

ولقد استمعت باهتمام كبير لبيان السيد أوشيما وكذلك البيان الذي أدلى به زميلي في المجلس. ومن الواضح أن الأمانة العامة تحرز قدرا من التقدم. ونأمل أن يكتمل العمل في أسرع وقت ممكن في المجالات الثلاثة التي شرحها السيد أوشيما. ونؤيد إجراء مشاورات على مستوى الخبراء، ونعتقد أنه ينبغي أن تكون هذه الانتخابات مفتوحة وموسعة بقدر الإمكان.

ومع ذلك، لدي سؤال واحد أطرحه على السيد أوشيما. هل يمكنه أن يعطينا بعض المؤشرات بشأن الجدول الزمني المرسوم لإكمال المبادرات المقترحة، خاصة وأن المجلس سيجري تقييما في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل؟ وبعبارة أخرى، متى تعتزمون تقديم مشروع دليل تفصيلي ومذكرة بهذا الشأن؟

السيد أوشيما (تكلم بالانكليزية): لقد أثير عدد من الأسئلة العملية. أولا، إنني أرحب بما أعرب عنه العديد من أعضاء المجلس من اهتمام بإمكانية تقديم تقرير مؤقت قبل تقديم التقرير النهائي، الذي يتوقع صدوره في تشرين الثاني/نوفمبر من العام القادم. وسنكون، بالطبع، على استعداد لتقديم تقرير مؤقت، في الوقت المناسب، يتضمن موجزا لكل ما تحقق من تقدم، حتى يتمكن أعضاء المجلس من النظر فيه والتقدم بأية اقتراحات قد يودون تقديمها إلى الأمانة العامة، لعلنا نتمكن من الحصول على تقرير أفضل وأكمل وأكثر وفاء بالغرض في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة القادمة. وهذا ما نحن على استعداد للنظر فيه بشكل إيجابي، وإننا نتطلع بطبيعة الحال إلى رئيس المجلس للحصول على التوجيه اللازم في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كنا نود أن نشرك إدارة الشؤون السياسية، إلى جانب إدارة عمليات حفظ السلام، فإننا على استعداد بطبيعة الحال لكي نفعل ذلك؛ وليس هناك ما يمنعنا منه. وليس لدى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أي تحفظ على الإطلاق من إشراك إدارات الأمانة العامة الأخرى.

ولقد ذكرت صلة الوصل بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام لأنه وردت الإشارة بصفة خاصة إليها في المذكرة التي وجهها رئيس المجلس إلى الأمين العام. وهذا هو السبب الوحيد لقيامنا بالإشارة بصفة خاصة إلى صلة الوصل بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام. ولقد قمنا في الواقع، كما يعلم أعضاء المجلس، بإنشاء فرقة عمل متكاملة لشؤون البعثات داخل الأمانة العامة للتصدي لجميع المسائل ذات الأهمية بالنسبة للسياسة العامة ضمن الإطار المنشأ حديثا لكفالة التصدي بطريقة متماسكة للمشاكل في أفغانستان، وإنني لا أرى أي سبب يحول دون القيام بعملية مماثلة واسعة النطاق فيما يتعلق بالمسألة قيد النظر.

وفيما يتعلق بإشراك أطراف أخرى، فإننا بطبيعة الحال، منفتحون – بل إننا نرحب بالفعل – بمشاركة أكبر عدد ممكن من الأطراف المهتمة، بما في ذلك، أعضاء المجلس وربما، بعض المنظمات الإقليمية، في حلقات العمل وغيرها من العمليات المماثلة. ونرحب بذلك ترحيبا حارا. وكما قلت، نود أن نتأكد من توجيه الدعوات إلى جميع الأطراف في خططنا المقبلة في هذا الصدد. أما عما إذا كان سيقدم تقرير خطي عن المناقشات التي جرت في حلقات العمل التي عقدناها حتى الآن، فأود أن أتأكد من تقديم تقرير خطي إلى جميع المهتمين به.

وفيما يتعلق بإمكانية وضع معايير لبيان التقدم المحرز بصدد بعض التوصيات، أعتقد بأن هناك إمكانية لوضع شكل ما من المعايير إما في مفكرة في سياق العملية أو في أي شكل آخر. ويتوقف ذلك كله، بطبيعة الحال، على المسائل. فبعض المسائل يمكن أن يكون ملائما بسهولة لوضع المعايير؛ وهناك مسائل أخرى ليست كذلك. إلا أننا نحيط علما بهذا الاقتراح المثير للاهتمام، وسوف نرى ما يمكن عمله فيما يتعلق بهذا الاهتمام الخاص.

لقد أثيرت مسألة تتعلق تحديدا بلواء الأمم المتحدة العالي الاستعداد. إنه عبارة عن آلية محددة تم وضعها موضع التطبيق استجابة لطلب الأمين العام بالحصول على قوة للانتشار السريع – على نحو ما ذكره سفير موريشيوس. ويتكون حاليا من وحدات من العديد من البلدان – وحدات مدربة وفق المستويات المطلوبة للانتشار في العمليات التي تنفذ في إطار الفصل السادس من الميثاق. أما ما إذا جرى نشر هذا اللواء الذي يدعى باللواء العالي الاستعداد في الواقع، فإنني شخصيا لست متأكدا من ذلك في هذه المرحلة. وعلى حد علمي – وقد أكون مخطئا – لم يجر نشر هذا اللواء فيما يتعلق بأي حالة محددة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد أوشيما على الإيضاحات التي قدمها والأسئلة التي أجاب عليها فيما يتعلق بالموضوع المدرج في جدول أعمالنا اليوم.

وأود أن أشكر السيد أوشيما، باسم أعضاء المجلس. ومن المهم جدا أن تظل هذه المسألة قيد النظر تماما. ويشير الاهتمام الذي تولد في مناقشاتنا فيما بين أعضاء المجلس، وكذلك في مداولاتنا بالأمس، إلى أن أعضاء المجلس، بالإضافة إلى غير الأعضاء، يرون وجود صلة مباشرة بين حماية المدنيين والمسائل التي تتصل بالسلم والأمن الدوليين. وقد استرعى الأعضاء الانتباه إلى أهمية وضع قائمة للمراجعة يمكن استخدامها فيما يتعلق بحالات صراع معينة. وإننا نتطلع في هذا الصدد، إلى التقرير المؤقت المبكر الذي أشار السيد أوشيما إلى احتمال توفره. ومن الواضح أن هذه المناقشات بشأن المسائل المواضيعية ليست بمثابة النهاية في حد ذاتها، وإنما ترمي إلى مساعدة مجلس الأمن والأمانة العامة والأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على كفالة حياة أفضل للمدنيين الذين هم من الضحايا الرئيسيين للصراع المسلح، وحمايتهم.

مرة أخرى، أشكر السيد أوشيما شكرا جزيلا على الإيضاحات. ويسرني أن كثيرا من الدول غير الأعضاء في المجلس كانت حاضرة للاستماع إلى المناقشات بشأن هذه المسألة.

ليس هناك متكلمون آخرون مسجلون في قائمتي. وبذلك يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٢.